

ودفوعاتها لمجلس التعاون الاسلامي وللحكم في مصر (السياسي) ولكل المستفيدين الذين يعجزون عن القيام بالمطلوب. بسبب تكاليف العدوان على اليمن، بدأت السعودية باستخدام احتياط الخزينة لديها. واليوم لم يعد لأحد في هذا العالم، دولاً كانت بدءاً من أميركا والدول الاسكندنافية - عدا بلد الثورة الفرنسية، فرنسا - أم مؤسسات (أممية ومجتمعاً مدنياً وحقوق إنسان) أو جهات أو أفراداً، إلا توجيه اصبع الاتهام الى المملكة السعودية بتحميلها الكفل الأكبر لما أصاب أمتنا وحتى العالم، إن بنظامها الذي تتساوى فيه مع أسوأ النماذج في العالم العربي والثالث، أو بتميزها عنه بالخطاب الديني الذي تكوى به جباه الناس وجلودهم، بل تداس به كراماتهم وحقوقهم الطبيعية.

واليوم تخطى المواطن العربي سؤال العيش الهائئ وحتى سؤال البقاء، ويقترب أن يسأل ماذا تعني «العروبة»؟ تراه اليوم يسأل سؤال الهوية، السؤال الأخطر الذي يتيه أجيال اليوم وشبابه بالبحث عنه، وهو ما يحتاج لكتابات ومقالات مستقاة، ولا مناص أنه يدرك أن للمملكة القسط الأوفر من بين أنظمتنا العربية المهترئة في تمييع هويته وتشويه حقيقة عروبه.

أزمة السعودية الكبرى، أنها بدأت تلامس أو لامست سؤال «المشرعية والمشرعية» التي ما انفكت التجارب والأمم تفتش عنه لتتقوى به وتتقدم حتى ما يسمى دولة إسرائيل، بعد أن أزيح عنها أو انفق رداء الهيبة والجانب الناعم من القوة، تراها خسرت في القوة الناعمة كمرتكن للمشرعية ولم تكسب في القوة الصلبة؛ لا شيء في زمننا والفيئنا هذه أهم لأي دولة أو حركة أو فرد من قوة المشروعية والنموذج. عالم اليوم لم يعد يحتمل بؤس وظلامية هذه الدولة مهما مالق فرنسوا هولاند وأماله... أما أموالها فلن تكون قادرة على تغطية حجم اعتواراتها وخطرها ولا دية الدماء المهترئة بكتبتها ومنابرها. اقترب الشارع العربي اليوم من قول: «إن مشكلة المنطقة لا تقتصر على إسرائيل فحسب، فحز العرب أيضاً عندنا مملكة المال والتكفير». حتى اللحظة، هل أمكن الحديث أن المملكة السعودية حققت أي تقدم نوعي يُذكر، أم أنّ المعطيات تؤشر كلها لنتائج أخرى ليس فيها إلا التراجع وانحسار الدور؟

* باحث لبناني

السعودية في مقابل الحكم في سوريا، ونذر الفشل الأخيرة كانت لـ«عاصفة الجنوب»، فمحور المقاومة ثبتت مواقفه مؤكداً خطوطه الحمراء. يبقى أن السعودية تسعى ربما لتقسيم سوريا عليها تروجه كريح! ولا ندري أين مصلفتها، بل مصلحة من من أقطارنا في ذلك؟ ربما ينظر لذلك بعض صبيانها. عراقياً، ليس لها أي دور فعلي أو مساهمة جدية في مساعدة العراق للتصدي لأزمته، وفي حال نجاحه ولو التدريجي بالتصدي للإرهاب وملكته جراحه لن يكون لها أي دور في مستقبله السياسي، وتقسيم العراق ليس لمصلفتها.

لبنانياً، يتراجع حضور المملكة ويتجه نفوذها للانحسار. يتزايد الحديث في

أخفقت السعودية في تصوّرها أو استسهالها لقيادة القاطرة أو الحلف المبتغى لمواجهة إيران

لبنان والقناعة بضرورة البحث عن صيغة سياسية جديدة. فسوريا كما السعودية يفترض إخراجها من المعادلة اللبنانية. يعرّز ذلك ما تسوقه تطورات المنطقة، فالشارع المسيحي يعيش لحظة تغير المزاج العام بنظرته للمملكة وبدأ يتلمس ضعفها وفشلها والأخطار تحدد به، أضف أن أغلب المسلمين بل حتى أقرب حلفائها، بدأ التمللم يشق طريقه إليهم من أدائها المتعثر في المنطقة ولبنان، الكل يقترب تبعاً من منطلق فريق المقاومة ورؤيته وبيعت الرسائل ولو من وراء الستار.

ويتربح النظام السعودي توقيع الاتفاق النووي مع إيران الذي سيرخي بظلاله الاستراتيجية على كامل المشهد في المنطقة وعلى الصعيد كافة حتى الاقتصادية منها والنظرية وغيرها كأكبر حدث لهذا القرن بعد مؤتمر يالطا وانهايار الاتحاد السوفياتي.

الأزمة المالية والاقتصاد المتراجع، وإن كان ممكناً تداركهما اليوم، لكن الوقت ليس لصالحها إذ ليس بعيداً يعلو الصوت، فالمجتمع السعودي يتم تخدير قسم منه بالفتوى والمال، والتناشطون فيه وأصحاب الرأي الحر بالقمع والسجن. بؤاد الأزمه المالية ستظهر عند استحقاقات المملكة

المجال للتفسير، لماذا الآن؟ هل في ذلك حاجة ورسالة؟ وهل هي غير رسالة ضعف وهستيريا بعد بلوغ آفاق مسدودة؟ أخفقت السعودية في تصوّرها أو استسهالها لقيادة القاطرة أو الحلف المبتغى لمواجهة إيران، فحلفاؤها المفترضون كل في مشكلاته وأزماته - التي لم تكن منابرها بريئة مما وصلوا إليه. باكستان في أزمته وتوازناتها الداخلية الهشة والمعقدة. مصر هي الأخرى تغرق في دمها والإرهاب التكفيري يهدد أمنها وبنية مجتمعتها وتعيش على نار الصفيح الساخن ونذرها. تركيا دخلت الأزمة بما لم يكن متوقفاً أكثر ما يستطيعه أردوغان اليوم بعيداً عن الصخب والضجيج هو كيف يعيد تثبيت زعامته المهتدة ولو على حساب تحوير سياسته الخارجية. ما سيعمق الاختلاف وأجندات الحل حول مقاربة المسألة السورية تبعاً بين «الحلفاء»! فمستقبل كل منهم يتوقف على مستقبل سوريا والهيئة التي ستكون عليها. ولن يتجاوزوا الكارثة والتناقض الذي سيتفاهم بينهم إلا إذا نجحوا بالتقاط إشارات الرئيس الروسي التي فيها من الإبداع ما يُشكل مخرجاً لاثقاً للجميع، إن أرادوا!

خسرت المحايدين والأقليات الدينية وكثير من القوى التي كان ممكناً استيعابها أو احتواؤها. فاستخثرت الأقليات الشيعية على وقع أحداث اليمن والبحرين، باتت ترى نفسها مهددة بالاستئصال إذا هُزم الحوثيون؛ أو أمام التجنيس المبرمج لتغيير هوية البلاد الديموغرافية كما هو جارٍ في البحرين. أما الدماء المراقاة في تونس والكويت والصومال ومصر فلاهلهما أن يسألوا، ما قسط السعودية في الدم البريء؟ نقلت بسوء تقدير خطر الإرهاب (داعش والنصرة وأمثالهما) من الدائرة السورية البعيدة «بقراءتها» الى العراقية وأخيراً وليس آخراً إلى الداخل السعودي المهيتاً أصلاً لكل أشكال المفاجات.

جرت الأزمة إلى حلفائها حينما أرغمتهم على السير بمعركتها إلى حيث تريد، فهددت أمنهم واستقرارهم السياسي والاجتماعي، واستجلبت لهم لعنة الإرهاب، ما يهدد بتنامي حالة ومطلب الحماية الذاتية (ولو أنه غير معن حتى الآن) توجساً على الهوية وضماناً للوجود المهتد، هذا الكلام يسري على كل دول الخليج.

أما سوريا، فحتى اللحظة لا يمكن التحدث عن تقدم قابل للمصرف السياسي لصالح



التي يرتكبتها بعض الساسة لحسابات خاطئة، فكشفت عن هشاشة قدراتها (العسكرية كما السياسية والاستراتيجية).

إذاً كيف السبيل لحماية ساحة شبه الجزيرة العربية بأكملها وتطمين حلفائها؟

تقف اليوم في مواجهة حادة مع شعبين صاروا يحنان لها الكراهية، حتى الآن، في شبه الجزيرة العربية البحرين واليمن، واختلاف عميق مع سلطنة عمان، وبؤاد تمايز ستظهر عمّا قريب مع الكويت بعد أن بلغها الإرهاب السعودي، والمعطيات ستكشف عن تباين يتسع مع الإمارات التي ظهر أنها تشارك السعودية في حرب اليمن، لكنها تحسب لخط الرجعة من خلال أولاد صالح على أراضيها، وتناقض التحالف الطارئ بين الملك سلمان والإخوان المسلمين. وستشهد مزيداً من التباينات والاختلاف مع مصر السيسي عمّا قريب بدءاً من الملف السوري. إن عدم تسترها عن اتصالاتها السياسية وحتى الأمنية بإسرائيل يترك

رد

دوامه «المشرقية»

محمد فضل الله *

لم يفاجئني ردّ ناهض حتر (محمد فضل الله: «أفكار شيطانية»، «الأخبار»، العدد 2652، 30 تموز 2015). هو يعبر عن الشريحة الأوسع من المثقفين العرب، لا بل أن الإسلاميين وجّهوا النقد ذاته الذي وجّهه حتر.

ملاحظتان سريعتان:

(1) «البريكس» هي نسخة رديئة عن النظام الاقتصادي والمصرفي الذي تفرّضه الولايات المتحدة على العالم، وأعضاء «البريكس» ليسوا شيوعيين. من يعتقد أن «البريكس» هي مسار للتحرر أو بديل أفضل هو واهم وغير واقعي.

(2) وكذلك الأمر، من يعتقد أن حروبنا الأهلية في الشرق الأوسط ستنتهي من خلال الممانعة هو واهم وغير واقعي. من دون رؤية منهجية تاريخية أشمل، رؤية تكون فيها في قلب نظام العالم لا على هامشه، من دون الجرأة على طرح مقاربة جديدة للإشكالية الأميركية، سنبقى نتقاذف كرة الحروب الأهلية بيننا: العراق يلوم سوريا، ثم سوريا تلوم العراق، وهما يلومان إيران.

طرحت في مقالي («التفاوض على العالم»، «الأخبار»، العدد 2647، 24 تموز 2015) مقاربتين للعلاقة بين العالم والإقليم، بريطانية وألمانية، فلا أعلم ما هي المقاربة المفضلة لدى الفكر العربي. إذا كانت الاتحاد السوفياتي، فإن رؤيته للعالم كانت أخلاقية غير واقعية: أقول هذا مع جزيل الامتنان لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية الذي علم الآلاف من أبناء الجنوب اللبناني.

الصمود والاستقلال عبارتان فارغتان، والأسوأ عبارة «الممانعة». إما أن تهادن لتحافظ على الحد الأدنى، على طريقة حافظ الأسد البراغماتي الكبير، وإما أن تتطلق لتوجد لك موطناً في قلب نظام العالم. أما العض على النواجذ فليس استراتيجية. بالأمس تأمرت بريطانيا، اليوم الولايات المتحدة، وغداً الصين (إسرائيل في قلب عقلها التكنولوجي).

مقاربتى هي أولوية العالم على الإقليم، ومقاربتى هي المشرقية. لنرَ من تتحقق نظريته قبلاً: إنه تحد.

* باحث لبناني

استمرار السياسة الاسرائيلية نفسها ولكن بأدوات مختلفة، إذ أن التكفيريين اليوم هم أداة من الأدوات الصهيونية لتفتيت وتقسيم العالم العربي. وحتى يومنا هذا، فشلت كل المخططات الاسرائيلية في لبنان بفعل المقاومين العسكريين والسياسيين التي بدأت في إهدن في عام 1978، واستكملت في الجنوب اللبناني من خلال المقاومة العسكرية، غير أن إعادة طرح موضوع التقسيم من جديد من بعض القوى السياسية ومن بعض الجهات تحت عناوين سياسية وإنمائية مختلفة يحتم العودة إلى التاريخ واستخلاص العبر من تجارب الماضي، وهي أن لبنان عصي على التقسيم، وأن الحل للنظام السياسي يكمن في البحث في أسباب فشله والبدء بإصلاحات سياسية وقضائية وصولاً إلى اعتماد قانون انتخابي يؤمن التمثيل العادل لجميع مكونات المجتمع اللبناني. في السبعينيات قال طوني فرنجة: «لن يمتز التقسيم إلا على أجسادنا»، واليوم، بعد كل ما قدمته وتقدمه المقاومة ووفاء للشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن وحدة لبنان بدءاً من عام 1978، التقسيم، لن يمتز.

الهوامش:

Najem, T.P (2000). Lebanon's renaissance: The Political Economy of Reconstruction. UK: Garner Publishing Limited

*أستاذة جامعية